



بودن ميتر

Bouden Meter

تقرير تقييم

meter.iwatch.tn/bouden

I WATCH
...it is about
the people

إنه هدف هذه البادرة ليس التقليل من مجهودات الأشخاص ولا إبدائهم في مظهر التقصير أو الإخلال. وإنه هدف هذه البادرة ليس النفع في صورة أشخاص دون غيرهم وإبرازهم في ثوب الأبطال. إنما هي محاولة من المجتمع المدني للقطع مع ثقافة الوعود الغير منجزة وترسيخ ثقافة المساءلة بين أصحاب القرار ورأب صدع الثقة بين الدولة والمواطن. آسن الألوانه أسن نحلهم تونس بأناس إنهم وعدوا صدقوا. وأننا من خلال هذا الموقع انما نساعد على رفع المسؤولين على عدم الإخلال بوعدهم.

أشرف العوادي
رئيس منظمة أنا يقط السابو

ماهو الميتر ؟



بودن الميتر هو محاولة لمتابعة تنفيذ الوعود والالتزامات التي قطعتها
رئيسة الحكومة السيدة نجلاء بودن و الواردة في كلمتها التي ألقته
بمناسبة تنصيبها على رأس الحكومة .

يهدف الميتر ,شأنه شأن التقارير التي سبقته على غرار جمعة ميتر
,الصيد ميتر ,السبسي ميتر ,المشيشي ميتر ,سعيد ميتر ,الى ترسيخ
ثقافة المساءلة والمحاسبة و الى دفع و تشجيع المسؤولين خاصة أولئك
ذوي و ذوات المناصب العليا.

مصادر تقييم الوعود

تم تقييم الوعود الواردة بهذا التقرير من خلال المعلومات المنشورة
والمتاحة للعموم و أساسا الموجودة في وسائل الاعلام ذات المصادقية
و تصريحات المسؤولين والبيانات و البلاغات المنشورة في المواقع و
الصفحات الرسمية.



جملة الوعود

الوعود التي في
طور الانجاز

4

من جملة 17

الوعود التي
لم تتحقق

11

من جملة 17

الوعود التي
تحققت

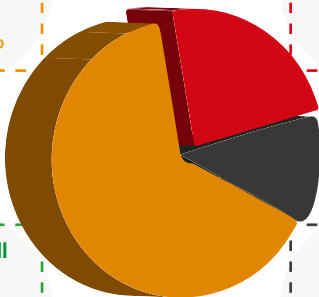
0

من جملة 17

الوعود
الفضافة

2

من جملة 17





الوعود المتعلقة بالحوكمة و مقاومة الفساد

9 وعود

الوعود التي في
طور الانجاز

1

من جملة 9

الوعود التي
لم تتحقق

7

من جملة 9

الوعود
الفضفاضة

1

من جملة 9





أعلنت رئيسة الحكومة في 7 جوان 2022 عن البرنامج الوطني للإصلاحات الذي يشتمل على عدد من الإصلاحات المزمع القيام بها على مستوى الإدارة العمومية منها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إصلاحها، وحوكمة الوظيفة العمومية .. و ذلك ايفاء بتعهدات الحكومة التونسية للمانحين الدوليين. كما أشرفت رئيسة الحكومة على مجلس وزاري مخصص للنظر في مشاريع التبسيطات الادارية بتاريخ 2022/10/03. وتهدف هذه التبسيطات الى مراجعة شاملة للاجراءات الادارية المستوجبة على المتعاملين مع الادارة، الحذف التدريجي لشكليتي التعريف بالامضاء ومطابقة النسخ لأصولها، وعدم مطالبة المستثمرين بوثائق متوفرة لدى الادارة او صادرة عنها او عن هياكل عمومية أخرى وذلك من أجل ضمان خدمة ادارية ناجعة تستجيب لانتظارات المواطنين وترفع من أداء الادارة التونسية. كما أعلنت رئيسة الحكومة في شهر أوت المنقضي عن اطلاق أول هوية رقمية وطنية على الجوال موجهة للمواطن، وذلك خلال ندوة صحفية انعقدت بقصر الحكومة بالقصبة بحضور أعضاء الحكومة وعدد من الرؤساء المديرين العاملين للمؤسسات العمومية الراجعة بالنظر لوزارة تكنولوجيا الاتصال. معتبرة أن الهوية الرقمية تمثل حجر أساس لرقمنة الخدمات الإدارية ودعم التحول الرقمي للإدارة التونسية وتسهيل الاجراءات وتقليص الأجل وتحقيق النجاعة والشفافية في مختلف المعاملات الإلكترونية.

كما أبرزت رئيسة الحكومة أن الهوية الرقمية ستمكن من التأسيس لنظام رقمي متكامل يقطع مع البيروقراطية ويضمن الفاعلية والشفافية والجودة، ويكون الطريق الى التثبث الإلكتروني من الهوية ومن الإيماءة الإلكتروني الموثوق به، واستخراج الوثائق الرسمية عن بعد دون الحاجة إلى التنقل إلى مقرات الإدارات والهياكل المعنية بالخدمة.





رأي المنظمة

ان الانطلاق في رقمنة بعض الخدمات الادارية يمكن أن يكون مدخلا للإصلاح و اعادة هيكلة الادارة العمومية طالما أنها تندرج في إطار إزالة القيود والتعقيدات وذلك اعتبارا لضرورة تأثر الادارة مع المتغيرات المرتبطة بطبيعة الخدمات التي يقع إسداؤها، إلا أن ذلك لا بد أن يتدعم برقمنة فعلية كاملة للإدارة العمومية. اضافة الى ذلك، كانت منظمة أنا يقظ قد دعت في عدة مناسبات الى رقمنة الادارات العمومية باعتبارها دعامة من دعائم الإصلاح و آلية لدعم الشفافية و أداة علمية لتقييم الادارة العمومية و اعادة هيكلتها. إلا أن إنجاز هذا الوعد يبقى منقوصا، لأنه يفترض المرور بالتقييم كمرحلة أولى ثم الشروع في الإصلاح، وهو ما لم تقم به الحكومة.



الحوكمة و مقاومة الفساد

ضمان نجاعة العمل الحكومي

رأي المنظمة : لم يتحقق



كان لقاء رئيسة الحكومة بعدد من المديرين والمسؤولين من الهياكل الراجعة بالنظر لرئاسة الحكومة بتاريخ الأربعاء 10 نوفمبر 2021 لطلب ضبط برنامج عملهم واعداد برنامج عمل للسنة القادمة وتقديم مقترحاتهم لأهم الإصلاحات على المستوى الوطني التي يرونها ضرورية و المهام الموكولة بعهدتهم وبرنامج عملهم و الإشكاليات التي تحول دون تطوير عمل الادارة، أساسا لوضع البرنامج الوطني للإصلاحات الذي أكدت رئاسة الحكومة في بلاغ صادر عنها بتاريخ 2022/06/07 أنه نابع عن مشاركة موسعة لأكثر من 400 إطار سامي من كفاءات الإدارة.

المصدر: بوابة الحكومة التونسية

رأي المنظمة

ان الانطلاق في رقمنة بعض الخدمات الادارية يمكن أن يكون مدخلا للإصلاح و اعادة هيكلة الادارة العمومية طالما أنها تندرج في إطار إزالة القيود والتعقيدات وذلك اعتبارا لضرورة تأثر الادارة مع المتغيرات المرتبطة بطبيعة الخدمات التي يقع إسداؤها، إلا أن ذلك لا بد أن يتدعم برقمنة فعلية كاملة للادارة العمومية. اضافة الى ذلك، كانت منظمة أنا يقظ قد دعت في عدة مناسبات الى رقمنة الادارات العمومية باعتبارها دعامة من دعائم الإصلاح و آلية لدعم الشفافية و أداة علمية لتقييم الادارة العمومية و اعادة هيكلتها. إلا أن إنجاز هذا الوعد يبقى منقوصا، لأنه يفترض المرور بالتقييم كمرحلة أولى ثم الشروع في الإصلاح، وهو ما لم تقم به الحكومة.



الحوكمة و مقاومة الفساد
ضبط ادق لوظائف الوزارات و المؤسسات العمومية
رأي المنظمة : لم يتحقق



الحوكمة و مقاومة الفساد
تطوير طرق عمل الهياكل الحكومية
رأي المنظمة : في طور الانجاز



اجتمعت رئيسة الحكومة نجلاء بودن رمضان، بقصر الحكومة بالقصبة، بعدد من المديرين العامين والمسؤولين عن الهياكل الراجعة بالنظر لرئاسة الحكومة، و دعت إلى ضرورة إدخال تغييرات على طرق العمل و تطويره

المصدر: بوابة الحكومة التونسية

رأي المنظمة

يذكرنا هذا الوعد بالوعد السابق المتعلق بنجاعة العمل الحكومي ،الذي اعتبرته المنظمة في طور التحقيق نظرا لكون رئيسة الحكومة أكدت في مناسبتين على ضرورة ادخال تغييرات في طريقة العمل الحكومي ولكن لم تلحظ المنظمة أية مبادرات في هذا الاتجاه، و لم يلتئم اجتماع آخر في هذا الصدد لعرض المقترحات بخصوص تطوير طرق عمل الهياكل الحكومية و الوقوف عند الإشكاليات التي تعيق تطوير عمل الادارة.



الحوكمة و مقاومة الفساد
تطبيق القانون دون تمييز
رأي المنظمة : وعد فضفاض



رأي المنظمة

هذا الوعد غير قابل للتقييم نظرا لأن رئاسة الحكومة لم تتطرق في خطابها حول تنفيذ القانون على الجميع دون تمييز الى الآليات التي ستعتمدها لتحقيق هذا الوعد. إضافة إلى ذلك يمر تطبيق القانون بهياكل مختلفة لا تنحصر في السلطة التنفيذية من ذلك السلطة القضائية التي تفرض استقلاليتها عن السلطة التنفيذية في مسار المحاكمة القضائية الذي ينتهي بإصدار أحكام قضائية يمثل تنفيذها إعلاء لمبدأ تطبيق القانون دون تمييز. بالإضافة الى ذلك، تُشير منظمة أنا يقظ الى تعدد الأحكام الصادرة ضدّ الهياكل الراجعة بالنظر لرئاسة الحكومة، وهي أحكام لا يقع الاذعان لها في أغلب الحالات ويقع تعطيل تنفيذها ممّا يضرب فكرة تطبيق القانون دون تمييز التي جاءت على لسان رئاسة الحكومة.



رأي المنظمة

تعتبر منظمة أنا يقظ أن الوعد المتعلق بمكافحة الفساد لم يتحقق، خصوصا مع عدم تفاعل السيدة نجلاء بouden مع عدد من الملفات التي تمت الإشارة إليها في عديد المناسبات سواء من قبل منظمة أنا يقظ أو غيرها من الملفات المضمنة في التقارير الرقابية. إضافة إلى ذلك زاد غلق المقر المركزي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من تعميق الأزمة، إذ أدى في الفترة الأخيرة إلى إستباحة الهرسلة و الاعتداء على المبلغين عن الفساد بحرمانهم من حقهم في الحصول على قرارات الحماية. حيث و لئن كانت الهيئة تعاني من عديد النقائص والخروقات التي وصلت حد كشف هويات المبلغين عن الفساد في عديد المناسبات، إلا أن المنظمة لا ترى في غلق الهيئة حلا لهذه الإشكاليات لما يخلقه من غموض بخصوص مآل الملفات المودعة بمقر الهيئة و خطر الكشف عن هويات المبلغين عن الفساد.

كما تعتبر منظمة أنا يقظ أن محافظة تونس على نفس الدرجات في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2021 مقارنة بسنة 2020 يقيم الدليل على فشل الحكومات المتعاقبة في التعامل الجدي مع ظاهرة الفساد. إضافة إلى عدم إظهار رئيسة الحكومة الحالية منذ توليها لمهامها لنية مكافحة الفساد في إطار قيامها بمهامها. خصوصا بعدم انخراطها في وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. حيث تم إطلاق مسار إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2022-2026 ليتوقف بعد توليها منصب رئيسة حكومة .



الحوكمة و مقاومة الفساد تجسيد مبادئ المراقبة و المساءلة و المحاسبة رأي المنظمة : لم يتحقق



أشرفت رئيسة الحكومة على مجلس وزاري حول منظومة الصفقات العمومية في 27 جويلية 2022 للنظر في أهم التوصيات حول تقييم وإصلاح منظومة الصفقات العمومية، تمّ خلاله التعرض الى التوصيات والمقترحات التي جاءت بها اللجنة الوطنية لاصلاح منظومة الصفقات العمومية (التي تضم 45 إطارا من موظفي الدولة/ ممثلين عن هيئات الرقابة وممثلي المجتمع المدني، وقد تولت اللجنة اعداد تقرير مفصل حول تقييم منظومة الصفقات العمومية قدّم حوالي 120 توصية لاصلاح هذه المنظومة وتعديلها). وذلك بعد عملية التقييم والتشخيص التي من شأنها تعزيز الشفافية والنزاهة و تشديد الرقابة وحوكمة الصفقات العمومية والترفع من نجاعة الشراءات العمومية وترشيدها فضلا عن تبسيط إجراءاتها. واستعرض المجلس الوزاري أهم المقترحات والتوصيات المنبثقة عن عملية تقييم منظومة الصفقات العمومية وفقا لمنهجية OCDE-MAPSII، كما أكد المجلس الوزاري المنعقد برئاسة السيدة نجلاء بouden على ضرورة تحسين الامر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية

المصدر: بوابة الحكومة التونسية

رأي المنظمة

تعتبر المنظمة أنّ دراسة التوصيات حول تقييم وإصلاح منظومة الصفقات العمومية من شأنه أن يكون فرصة لتعزيز الجانب الرقابي في مجال الصفقات العمومية، إلّا أنّ الوعد الذي جاء على لسان رئيسة الحكومة جاء مُطلقا ليشمل كافة المجالات التي تُشرف عليها و لا ينحصر في مجال الصفقات العموميّة دون غيرها، و بالتالي فإنّ منظّمة أنا يقظ ترى أنّ في تعامل رئيسة الحكومة مع الملفّات التي تستوجب إحكام الرقابة و المساءلة والمحاسبة يُعتبر تعاملًا مُحتمشا، يُميّزه التردّد في إتخاذ قرارات جديّة من شأنها تفعيل هذه المبادئ..





رأي المنظمة

لم تنتهج الحكومة الحالية برئاسة السيدة نجلاء بouden أية إجراءات أو آليات من شأنها تحقيق وعد اختيار الكفاءات الأقدر على ادارة الشّأن العام في مناصب هامة من شأنها تغيير واقع المواطن. إذ أنّ جُلّ التّعيينات و الإقالات، حسب تقدير المنظّمة، قائمة لا على أساس الكفاءة بل على أساس الولاء لرئيس الجمهورية وهو ما ينعكس في تعيين العديد ممّن اضطلعوا بمهام خلال الحملة الانتخابية في الإنتخابات الرئاسية الفارطة. وعلى الرغم من تواتر الاقالات في صفوف الموظفين السامين على غرار المديرين العامين لادارات حيوية كالأمن و الولاة والمعتدين ، إلا أن هذه التسميات و التعيينات لم تعتمد على معيار الكفاءة، من ذلك والي صفاقس الذي أثبت فشله في التعامل مع ملفّ مصبّ عقارب.



الحوكمة و مقاومة الفساد استعادة ثقة المواطن في الادارة و المرافق العمومية



رأي المنظمة : لم يتحقق

رأي المنظمة

يعتبر هذا الوعد في غاية الأهمية نظرا لتدهور العلاقة بين المواطن والإدارة على إمتداد سنوات. إلا أن رئيسة الحكومة لم تقم بأي خطوة تذكر نحو إعادة بناء هذه الثقة ولم تفصح عن إستراتيجية الحكومة لتنفيذ هذا الوعد ولا عن الآليات والموارد التي سترصد لتنفيذه. إذ أن بناء الثقة بين المواطن والإدارة يتطلب على سبيل الذكر لا الحصر توعية المواطن بدور الإدارة، تنفيذ القانون وكذلك بناء قدرات الموظفين في الإدارات العمومية حتى يتمكنوا من تقديم خدمات ذات جودة للمواطن.



الوعود المتعلقة بالمجال الاقتصادي

4 وعود

الوعود التي في
طور الانجاز

3

من جملة 4

الوعود التي
لم تتحقق

1

من جملة 4



المجال الاقتصادي

تنفيذ مشاريع و اصلاحات

رأي المنظمة : في طور الانجاز



أشرفت رئيسة الحكومة على مجلس وزاري للنظر في الإجراءات العاجلة لدفع الاقتصاد بتاريخ 23 مارس 2022 و تطرّق المجلس الى جملة من الإجراءات العاجلة لتنشيط الاقتصاد، ساهمت الوزارات والهيكل المعنية في بلورتها بإشراف رئاسة الحكومة ووزارة الاقتصاد والتخطيط وتم النظر فيها خلال جلسات عمل وزارية و تتمثل هذه الاجراءات أساسا في :

تنشيط الاستثمار بتبسيط الإجراءات وإزالة العوائق البيروقراطية فضلا عن عدد من الإجراءات ذات طابع مالي يأخذ بعين الاعتبار إمكانيات البلاد في هذا الظرف الراهن الذي تشهد فيه المالية العمومية ضغوطات كبرى.

وتركز هذه الإجراءات العاجلة لتنشيط الاقتصاد على أربعة محاور أساسية تتضمن قرابة 50 اجراء، يتمثل المحور الأول في دعم سيولة المؤسسات المالية وتيسير النفاذ الى التمويل بهدف المحافظة على النشاط ومواطن الشغل مع إيجاد خطوط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة تجرى بشأنها حاليا مفاوضات مع عدد من الشركاء فضلا عن إجراءات أخرى.

أما المحور الثاني فيتعلق بإعادة تنشيط الاستثمار عبر اعتماد إجراءات استثنائية للتسريع في انجاز المشاريع العمومية المعطلة وتنشيط الاستثمار الخاص، خاصة بالنسبة للمؤسسات الناشئة ومشاريع القطاع الفلاحي والطااقات المتجددة .

المصدر: صفحة رئاسة الحكومة

رأي المنظمة

لئن كانت الحلول المعروضة في البرنامج الوطني للاصلاحات، على أهميتها، مدخلا لحلحلة الوضع الاجتماعي و الاقتصادي إلا أنها نتاج لمفاوضات سرّية، إتّسمت منذ البداية بغياب الشفافية في رسم ملامحها، و بمقاربة غير تشاركية





صادرة عن إطارات من الإدارة التونسية، لم يقع تشريك المجتمع المدني في التخطيط لوضعها. أمّا فيما يتعلق بلقاءات رئيسة الحكومة مع وفود الجهات المانحة و التذكير المتواصل ببرنامج الإصلاح الذي شرعت الحكومة في تنفيذه، فإنّ منظمة أنا يقطّ تعتبر أنّ الحكومة بصدد إيهام المانحين الدوليين بالقيام بإصلاحات للحصول على قروض، خصوصا و أنّ المجالس الوزارية الملتزمة لمتابعة تنفيذ هذا البرنامج لم تقع الإشارة خلالها الى مدى التقدّم الفعلي في تنفيذه، إذ عادة ما تنعقد هذه المجالس الوزارية من أجل الايصاء بضرورة العمل بغاية التسريع في نسق تنفيذ الإصلاحات نظرا لضرورة تركيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والاستعداد للمحطات القادمة، وأهمها مناقشة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

استرجاع ثقة الأطراف الأجنبية في الدولة التونسية



رأي المنظمة : في طور الانجاز

رغم محاولات رئيسة الحكومة استمالة الأطراف و البلدان عن طريق لقاءات و جلسات عمل أو مشاركتها في بعض التظاهرات والمحافل الدولية على غرار ملتقى رواد الأعمال في فرنسا و رغم أن هاته المجهودات تذكر فتحمداً إلا أنها تبقى غير كافية لاسترجاع ثقة الأطراف الخارجية في تونس خاصة بعد ورود بعض التصنيفات العالمية والمؤشرات التي يستند إليها المستثمرون و البلدان المانحة لاختيار البلدان التي سيستثمرون فيها، وهي عادة مؤشرات تستند الى معطيات علمية و معلومات من الدول موضوع التصنيف نفسها، إذ حافظت تونس على المؤشرات المتدنية التي تحصلت عليها سابقاً كما أثر عدم الاستقرار السياسي و تضارب المواقف الخارجية من الوضعية السياسية في تونس رغم محاولات رئاسة الحكومة طمأنة شركائها من الدول المانحة والمؤسسات الاقتصادية الدولية وصناديق النقد عبر لقاءات و جلسات عمل .

Fitch ratings: **المصدر:** ●

رأي المنظمة

تعتبر منظمة أنا يقط، أن انفراد الرئيس بالتصريحات و غياب رئيسة الحكومة عن الفعل الدبلوماسي المؤثر و الأخذ بزمام الأمور



أشرفت في إطار متابعة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات قامت رئيسة الحكومة السيدة نجلاء بouden رمضان بتاريخ 24 سبتمبر 2022 بالاشراف ، على مجلس وزاري خصّص لهذا الغرض

خلال هذا المجلس وقع استعراض مدى تقدم تنفيذ الإصلاحات في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي والمالي بمحاوره التالية : تنشيط الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، تحرير المبادرة وتكريس قواعد المنافسة النزيهة، اصلاح المنظومة الجبائية، دعم صلابة القطاع المالي

المصدر: رئاسة الحكومة

رأي المنظمة

لم تبادر الحكومة الحالية بارساء أية اجراءات أو سياسات من شأنها التسريع بتنشيط الدورة الاقتصادية حيث اكتفت بترأس جلسات وزارية حول الاقتصاد و الإصلاحات الواردة بالبرنامج الوطني للإصلاحات



فتح مجال المبادرة على نطاق واسع في مختلف الجهات و لجميع الفئات و الأنشطة

رأي المنظمة : لم يتحقق



أكدت رئيسة الحكومة على توحيد الجهود لانجاح مشاريع التحديث الاداري والتبسيطات الادارية بصفة عامة، داعية الى ضرورة ضمان الربط والتكامل بين استراتيجيات وبرامج التبسيط الاداري والتحول الرقمي.

وتهدف مشاريع التبسيط الاداري الى ارساء مسار للمراجعة الشاملة والدورية للاجراءات الادارية المستوجبة على المتعاملين مع الادارة، والحذف التدريجي لشكليتي التعريف بالامضاء ومطابقة النسخ لأصولها، وعدم مطالبة المستثمرين بوثائق متوفرة لدى الادارة او صادرة عنها او عن هياكل عمومية أخرى. كانت رئيسة الحكومة نجلاء بouden قد التقت بتاريخ 07 أكتوبر الجاري القائمة بالأعمال في السفارة الأمريكية حيث نوهت بأهمية برنامج مؤسسة تحدي الألفية الأمريكية (Compact Tunisia) الذي كان محور لقاءها مع بالنسبة لتونس باعتباره يستهدف تمويل مشاريع البنية التحتية في النقل واللوجستيك والفلاحة والمتمثلة في إعادة تهيئة وتوسيع ميناء رادس وتحسين ادارته وتحسين أنظمة الريّ للحفاظ على الموارد المائية المحدودة من جهة ومساعدة الفلاحين على استعمال تكنولوجيا مقتصدة للمياه

رأي المنظمة

اكتفت رئاسة الحكومة منذ فيفري الماضي بالتصريح عن وعود و نوايا للاستثمار و فتح المبادرة لتحسين في البنية التحتية وبعث مشاريع ذات طابع لوجستي من شأنها تحسين و تسهيل بعث المبادرات في الجهات ، الا أن هاته الوعود لم تدخل حيز التنفيذ بل بقيت رهينة التصريحات والتطمينات التي أصدرتها الحكومة لارضاء المانحين و الدول التي تجمعها علاقات اقتصادية بتونس. المصدر صفحة رئاسة الحكومة





الوعود المتعلقة بالمجال الاجتماعي

4 وعود

الوعود التي
لم تتحقق

3

من جملة 4

الوعود
الفضفاضة

1

من جملة 4



المجال الاقتصادي
تحسين ظروف العيش
رأي المنظمة : وعد فضاء



المجال الاقتصادي
تحسين القدرة الشرائية للمواطن
رأي المنظمة : لم يتحقق



رأي المنظمة

لم يتحقق هذا الوعد و هو ما يمكن لمسه اثر قراءة لبرنامج الاصلاحات الوطني و بالرجوع الى الوثيقة المسربة والتي تم على أساسها التفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على القرض و مفادهما التمشي نحو الرفع التدريجي في دعم المحروقات و الترفيع في معاليم استغلال الكهرباء و الغاز و المواد الغذائية و فرض دفع معلوم 100 مليم على الشراءات من الفضاءات التجارية الكبرى. و الذي يتنافى مع تحسين القدرة الشرائية للمواطن.ة التونسي.ة. و رغم المجهودات المتواضعة التي قامت بها الحكومة لمكافحة الاحتكار والمضاربة عن طريق الحملات المتفرقة و التي طالت حالات فردية ،ولم تكن استراتيجية التي قامت بها وزارة التجارة الا أنها لم تبادر باتخاذ اي اجراء أو قرار لوقف الزيادة المشطة في الاسعار توفير المواد الأساسية و انقاذ المقدرة الشرائية للمواطن ليصبح الحصول على هاته المؤاد في حد ذاته عبئا على المواطنين نظرا لفقدانها في السوق





رأي المنظمة

تواترت حالات العنف البوليسي على غرار العنف في الملاعب ،قتل الشاب في منطقة الباساج برصاص الديوانة التونسية .مقتل مالك السليمي تقاعس الدولة فيما يتعلق بالافلات من العقاب في القضايا التي اتهم فيها أمنيون كقضية عمر العبيدي التي لم يَبَّت فيها القضاء منذ أكثر من أربع سنوات بل و تم ايقاف أعضاء من حملة تعلم عوم الذين خرجوا للتظاهر يوم جلسة محاكمة قتلة عمر اضافة الى التضيق على الصحفيين بتوجيه استدعاءات أمنية لأربع صحفيين و حادثة الاعتداء على الصحفي سفيان بن نجيمة ونذكر أن القضايا التي يكون فيها المتهمون أعوان الأمن لا يكون مسار التقاضي عاديا. كذلك لعبت النقابات الأمنية دورا كبيرا في هذا الضغط على المرفق القضائي و الرأي العام عبر تطويق مقرات المحاكم بالسيارات الأمنية من أجل إطلاق سراح زملائهم يمكن كذلك اعتبار المحاكمات التي طالت المواطنين كالناشطة مريم بريبري اثر نشرها فيديو يوثق الاعتداء على مواطن و الهرسلة التي تعرضت لها و التي تزامنت مع محاكمتها من قبيل التهديد لسلامة المواطنين .



توفير خدمات عمومية ذات جودة خاصة في مجالات النقل، التعليم و الصحة

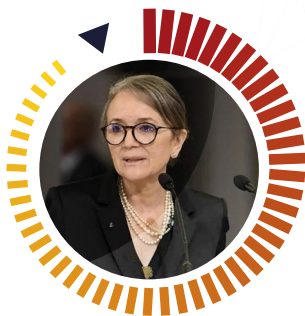


رأي المنظمة : لم يتحقق

رأي المنظمة

تري المنظمة أن الحكومة الحالية لم تعمل على توفير خدمات ذات جودة فيما يتعلق بالتربية في مرحلة أولى اذ مازال القطاع التربوي يعاني من كثير من الهنات على غرار التشغيل الهش للمنتدبين و المنتدبات و عدم أداء مستحققاتهم و تسوية وضعياتهم مما عقد الأمور وأفضى الى اضرابات تؤثر سلبا على المسار التعليمي للتلاميذ والتلميذات، كذلك لم نشهد استراتيجيات دولة أو استعدادات لتحسين البنى التحتية للمدارس الآيلة للسقوط وغير الصالحة للدراسة كما نذكر العودة المدرسية الفارطة و غياب المواد المدرسية وغلاء أسعار الكراس المدعم و نسبة الانقطاع الدراسي المرتفعة . فيما يتعلق بالنقل، كقطاع محوري ذو طابع حياتي ، لم تبادر الحكومة بوضع اجراءات تكفل الجودة في الخدمات و هو ما يمكن أن نلاحظه بالاطلاع على أسطول النقل الضعيف و الذي لا يتكافؤ مع الطلب (خاصة الميتر و الخفيف و الحافلات) و وضعية شركة المترو بصفافس وخاصة المشاكل المتعلقة بالناقلة الوطنية ، أخيرا في علاقة بقطاع الصحة لم تحرص الحكومة على ايجاد حلول لتمكين المواطنين من حقهم في الحصول على العلاج خاصة في علاقة بالبنية التحتية المهترئة و طاقة الاستيعاب المحدودة في المستشفيات والنقص الفادح في الموارد البشرية خاصة في الجهات





بودن ميتر

Bouden Meter

meter.iwatch.tn/bouden